كلمة وفد دولة فلسطيني في المفاوضات الحكومية حول الوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل الثالث

نيويورك، 18 مايو 2016

شكراً

بداية اهنئكم على نجاحكم على عقد هذا الاجتماع المعني واهنئ القائمن على اعداد المسودة الاولى للوثيقة النهائية على نجاحهم في عملهم واود التاكيد على ان وفد بلادي يتماهى كليا مع ما جاء في كلمة مملكة تايلاند باسم مجموعة ال77 والصين، وفي هذا السياق ونظرا لخصوصية الحالة الفلسطينية فانني اود ان ادلي بالبيان التالي.

السيد الرئيس

قبل يومين احيى الشعب الفلسطيني الذكرى ال68 للنكبة الفلسطينية والتي جاءت عقب انشاء دولة اسرائيل على 78% من ارض فلسطين التاريخية وبعد اقل من شهر من الان اي في الرابع من حزيران المقبل سيحي الشعب الفلسطيني الذكري ال49 للاحتلال الاسرائيلي للقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة بالاضافة الى الجولان العربي السوري المحتل، واننا نجدها فرصة مهمة لاعادة تذكير اجتماعكم الموقر بهاتين المناسبتين

اليوم وبعد 68 عاما من النكبة فان اسرائيل تسيطر كليا على 85% من ارض فلسطين التاريخية والشعب الفلسطيني تضاعف تسعة مرات،

اثر النكبة مباشرة جرى تشريد نحو 800 ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، فضلاً عن عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين هجروا داخلياً داخل نطاق الأراضي التي أخضعت لسيطرة إسرائيل، وذلك من أصل 1.4 مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام 1948 في 1,300 قرية ومدينة فلسطينية. وقد سيطرت العصابات الصهيونية في تلك الفترة على 774 قرية ومدينة، دمروا وازالوا كليا 531 قرية ومدينة فلسطينية.

منذ النكبة وحتى نهاية العام 2015 تضاعف عدد الفلسطينيون 9 مرات ويقدر عددهم بحوالي 12.4 مليون نسمة، ما زال 6.2 مليون منهم يقيمون حاليا على ارض فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر)، اخذين بعين الاعتبار ان الكثافة السكانية في قطاع غزة بلغت 5070 نسمة لكل كيلو متر مربع اي اعلى كثافة سكانية في العالم.

ومع نهاية العام 2014 فقد بلغ عدد المستوطنات والقواعد العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية 413 موقع، منها 150 مستوطنة و119 بؤرة استيطانية و144 موقع عسكري، إلى ذلك صادقت الحكومة اليمينية الاسرائيلية في العام 2015 على بناء أكثر من 4,500 وحدة سكنية في محافظات الضفة الغربية عدا تلك التي تمت المصادقة عليها في القدس، في الوقت الذي لا تسمح فيه سلطات الاحتلال للفلسطينيين من البناء وتضع كافة العراقيل الأمر الذي يشدد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين خاصة في القدس والمناطق المسماة (ج) والتي تزيد مساحتها عن 60% من مساحة الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، بالإضافة إلى استمرار اسرائيلي السلطة القائمة بالاحتلال ببناء جدار الضم والتوسع والذي عزل أكثر من 12% من مساحة الضفة الغربية، أما فيما يتعلق بعدد المستوطنين الارهابيين

في الضفة الغربية فقد بلغ حوالي 600 الف مستوطن مع نهاية العام 2014، 48% منهم يسكنون في محافظة القدس الشرقية عاصمة فلسطين الابدية وذلك بهدف تهويدها وفرض حقائق على الارض.

وما دمنا نتحدث عن المستوطنين والارهاب فانه لابد من التذكير هنا بان اسرائيل قررت بالامس الافراج عن المستوطن الارهابي مئير ايتنغر حفيد كبير المجرمين مائير كاهانا في الاول من يونيو القادم وهو المتهم الرئيسي بحرق عائلة دوابشة احياءا.

تسيطر اسرائيل القوة القائمة بالاحتلال على 85% من المياه المتدفقة من الأحواض الجوفية الفلسطينية، تضخها وتعيد بيعها للفلسطينين بكميات غير كافية وباسعار مرتفعه جدا اخذين بعين الاعتبار ان ما يزيد عن 97% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب.

السيد الرئيس

هذه الاحصاءات الى جانب عشرات الحقائق التي تعلمونها جميعا والهدم المستمر للبيوت والمنشات الفلسطينية والتي تشهد على الجريمة المستمرة بحق الشعب الفلسطيني منذ 68 عاما وتشكل علامه فارقة في استخدام المعايير المزدوجة لصالح الاحتلال من قبل بعض الدول العظمى مع الحالة الفلسطينين بحكم منطق القوة لا قوة المنطق عند تطبيق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، يوجب علينا جميعا ونحن نستعد وبجدية لعقد مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الموئل الثالث ان ناخذ بعين الاعتبار التالي

اولا: سيرا على ما اتفقنا علية في المؤتمر السابق هابيتات 2 نتوقع ان تاخذ الوثيقة النهائية بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها الدول والشعوب تحت الاحتلال في هذا السياق.

ثانيا: علينا ان نكون حذرين جدا في التعامل مع الحالة الفلسطينية الاسرائيلية فليس من المعقول ان يتم قبول مشاركة اسرائيل ممثلة بمستوطنين في الاجتماعات التحضيرية لهذا المؤتمر اينما عقدت او ان يتم التعامل مع القدس الشرقية المحتلة عاصمة دولة فلسطين او المستوطنات الاسرائيلية المقامة على اراضي دولة فلسطيني على انها مدن اسرائيلية وهذا يتطلب ايضا فحص كافة المواد التي ستعرضها اسرائيل اثناء التحضير للمؤتمر او ايام المؤتمر نفسه، وذلك ضمانا لانسجام المجتمع الدولي برمته مع القرارات الاممية ومع القانون الدولي والقانون الدولي الانساني واتفاقية جنيف الرابعة، اننا نعتقد ان مؤتمرنا القادم واجتماعاته التحضيرية هي اختبار لقدرة وارادة المجتمع الدولي للانسجام مع ما اقره وما اتفق عليه سابقاً.